1 مقدمة

يدفعنا الدخول في الألفية الجديدة إلى التأمل في التوجهات طويلة الأمد، وعندها نرى أن الاختلاف بين القرون الثلاثة المنصرمة وبين آلاف السنوات التي تسبقها هو من أكثر الظواهر اللافتة للنظر في تاريخ الاقتصاد. فخلال تاريخ البشرية المدوّن، كانت المعارف العلمية والتكنولوجية تتطور وفق قفزات، ولكن خلال القرون الثلاثة الماضية، عاشت أوروبا تسارعاً ملحوظاً في تطبيق العلم والتكنولوجيا في الزراعة والصناعة والنقل، وبدأت مساعٍ جديدة في مجالات اقتصادية أخرى. كما رافقت هذا التسارع تغيرات جذرية في سوية الحياة المادية. وعادةً تعد الثورة الصناعية الأولى نقطة التحول في هذه التطورات رغم وجود سوابق لها[1].

يمكن تقييم النتائج طويلة الأمد لهذه التغيرات بمحاولة إجراء قياس تقريبي للتزايد في كميات السلع والخدمات المتوفرة للمواطن العادي، وهو ما يدعوه الاقتصاديون النمو في الدخل

obeikandl.com

الحقيقي للفرد[2]. يقدر ديفيد لاندز David Landes أن الدخل الحقيقي للفرد في غربي أوروبا تضاعف ثلاث مرات تقريباً ما بين سنتي 1000 م و1700 م. ويشير هذا التضاعف خلال سبعمائة سنة إلى معدل نمو سنوي قدره 0,16 بالمائة. وما بين سنتي 1700 و1750، ارتفع المعدل الظاهري للنمو إلى 0,4 بالمائة. وخلال القرن والنصف اللذين تليا ذلك، تصاعد معدل النمو السنوي إلى قيم تراوح بين 1,2 و1,5 بالمائة. وبهذا يكون قد احتاج دخل الفرد العادي في القرون الوسطى إلى أربعمائة سنة ليتضاعف، بينما انخفضت هذه المدة إلى خمسين سنةً مع معدل نمو مستقر قيمته 1,4 بالمائة سنوياً. وبهذا يتمتع المواطن العادي اليوم سواء في بريطانيا أو كندا أو الولايات المتحدة أو فرنسا أو اليابان بتشكيلة من السلع والخدمات التي قد تثير عجب نبلاء القرن السادس عشر وغيرتهم في أوروبا.

ومع توضح هذه التحولات، سعى الدارسون بقدر متباين من النجاح لفهم أسباب حصولها والمبادئ التي تحكمها. ومع اقتراب الألفية الجديدة، تلح علينا الأسئلة التالية: هل يمكن ضمان استمرار النمو الاقتصادي؟ وفي حالة الإيجاب، بأي معدل، وإلى متى؟

ومما يزيد من أهمية هذه التساؤلات التاريخية والاستشرافية حقيقة أن الدول المختلفة عاشت تجارب نمو اقتصادي مختلفة للغاية. ويقدم الشكل 1 ـ 1 رؤية أولية إذ يعرض كيف نمت (وأحياناً انخفضت) خلال القرن العشرين الحصة الحقيقية للفرد

الشكل 1 ـ 1: الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في سبع دول للفترة من 1900–1994؛ مقدراً بآلاف الدولارات الأمريكية وفق قيمة الشراء في سنة 1990.

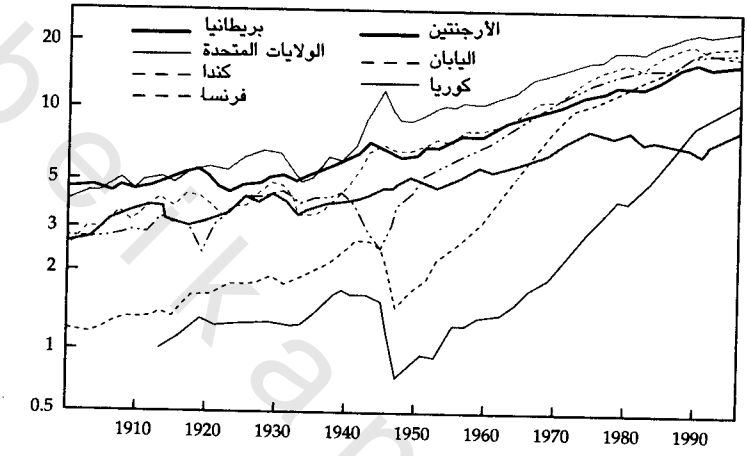

المصدر: «Monitoring the World Economy: 1820-1992»؛ آنجوس ماديسون Angus Maddison، من منشورات منظمة التعاون الاقتصادي والتطوير OECD، باريس سنة 1995، الملحق D.

من الناتج المحلي الإجمالي GDP: Gross Domestic Product في سبع دول بارزة ولكنها ممثلة لدول العالم الأخرى. وهذه الدول هي: بريطانيا، الولايات المتحدة، كندا، فرنسا، اليابان، الأرجنتين، وكوريا. وفي هذا الشكل يقيس المحور العمودي دخل الفرد بالقيمة الثابتة للدولار في سنة 1990، والمقياس المعتمد لوغا ريتمي، مما يعني أن خطاً مستقيماً يمثل النمو بمعدل ثابت. وكلما ازداد ميل هذا المستقيم دل ذلك على معدل نمو أعلى. في مطلع القرن، كانت بريطانيا كرائدة للثورة الصناعية الأولى، تنعم بأعلى دخل حقيقي للفرد بين الدول

الكبرى. وقد تخطتها الولايات المتحدة للمرة الأولى في سنة 1906 ومن ثم، بعد بضعة انعكاسات طارئة، احتلت الولايات المتحدة الصدارة بشكل دائم. أما دخل الفرد في اليابان فقد كان يبلغ ربع قيمة الدخل في بريطانيا في سنة 1990. ولكن، كان نمو الدخل الياباني أسرع من نمو الدخل في بريطانيا والولايات المتحدة، مما سمح بتقليل الفارق بينهم خلال السنوات الأربعين التي تلت ذلك. وبعد التخلص من النتائج المأسوية للحرب العالمية الثانية، تقدمت اليابان بسرعة مذهلة حتى عادلت الدول الرائدة. وقد بدأت كوريا من موقع أدنى من موقع اليابان، ولكنها بعد الحرب العالمية الثانية حققت نمواً مستمراً وأسرع من النمو الياباني. وبدأت الأرجنتين القرنَ كإحدى أكثر دول العالم ازدهاراً، ولكنها حققت نمواً بطيئاً نسبياً مما جعل دخلها القومي للفرد يهبط في سنة 1994 إلى نصف قيمته في بريطانيا.

يستخرج الجدول 1 ـ 1 من المسارات المتشابكة في الشكل السابق 1 ـ 1 تقديرات عددية حول معدل النمو الوسطي للدخل GDP الحقيقي للفرد في الدول السبع خلال فترة السنوات الأربع والتسعين التي يغطيها الشكل، بالإضافة إلى معدل النمو خلال فترات أقصر: خلال السنوات الأربع والأربعين الممتدة من سنة 1950 وحتى 1994، وخلال السنوات الاثنين والعشرين الممتدة من سنة 1972 وحتى 1994[3].

لقد تخطت معظم معدلات النمو في القرن العشرين

مثيلاتها في حقبة الثورة الصناعية الأولى. وقد ازداد تسارع النمو في الحقبة التي تلت الحرب العالمية الثانية. ولكن منذ أوائل السبعينيات، تباطأ النمو (ماعدا ما يخص كوريا الجنوبية) مما أحدث قلقاً عاماً حول احتمال استمرار النمو البطيء أو حتى تراجعه في العقود المقبلة[4]. ونأى عن المنحى العام كل من كوريا واليابان بمعدلات نموهما السريعة على وجه استثنائي وكذلك الأرجنتين بضعف أدائها المستمر.

الجدول 1 ـ 1: معدلات النمو السنوية الوسطية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من أصل مجموعة منتقاة من الدول، 1900 ـ 1994م

البلد	النسبة المئوية		
	94 ـ 1900	94 ـ 1950	94 ـ 1972
إنكلترا	1,35	1,98	1,73
الولايات المتحدة	1,82	1,95	1,61
كندا	2,02	2,18	1,63
فرنسا	1,96	2,81	1,70
الأرجنتين	1,18	1,18	0,42
اليابان	3,03	5,33	2,87
كوريا الجنوبية	3,01	5,80	6,93

المصدر: انظر الشكل 1 ـ 1.

تعد غالبية الأمثلة السابقة تجارب ناجحة، ولكن هناك أيضاً الفشل الذي يجب الحديث عنه. فقد تقدم الكثير من

الدول، وخاصة تلك التي في إفريقيا وجنوب أمريكا وأجزاء من آسيا ببطء، وبالتالي توسع الفارق بينها وبين الدول الصناعية.

اجتهد علماء الاقتصاد منذ بداية الثورة الصناعية الأولى ليقدموا شروحاً منهجية لأسباب النمو، وليتبينوا أسباب تباطؤ هذا النمو في بعض الأحيان وفي بعض الدول رغم تسارعه في أماكن أخرى. وقد طرحت نظريات غاية في التنوع. وخلال العقدين السابقين شغلت «نظرية جديدة للنمو» المفكرين الاقتصاديين[5]. يتتبع هذا الكتاب تطور الفكر الاقتصادي في مسألة النمو الاقتصادي، ويتفحص بعناية أصول نظريات النمو الجديدة. ويوجه اهتماماً خاصاً للتغيرات التكنولوجية التي تشغل موقعاً رئيساً في بعض النظريات، بينما تغيب ظاهرياً في نظريات أخرى.